

مسؤول عسكري يحذر من "أجندة مشبوهة" بتعز جنوب اليمن

التغيير

حذر مسؤول عسكري يمني، من أجنادات تسعى دول إقليمية لتحقيقها في محافظة تعز، بعد أيام من توقيف أحد المسؤولين في المحافظة الواقعه جنوب غرب اليمن.

وقال المصدر المسؤول لوسائل إعلامية، إن هناك أجندات خارجية في محافظة تعز، يجري الترتيب لها بشكل أسوأ مما تمر به المحافظات المحررة الخاضعة لسيطرة حكومة هادي المعترف بها.

وأضاف أن ما يحدث في مدينة التربة، المركز الإداري لمديرية الشماليتين، في الريف الجنوبي من تعز، من توقيف بين قوات هادي وميليشيات مدعومة من دولة الإمارات وآل سعود، إحدى صور ما يخطط له.

وأشار إلى أن السلطة المحلية في تعز، وجهت بخروج حملة أمنية من قوات الشرطة العسكرية، لتعقب مطلوبين أمنيا، بعض منهم منضوون في أحد الألوية العسكرية، عقب قيامهم بمخالفات جسيمة منها

"الاعتداء على موظفين حكوميين، أثناء قيامهم بما ينجزون، فضلاً عن اختطاف أحد أعضاء اللجنة المكلفة من محافظ تعز بتحصيل الضرائب، في مديرية الشماليتين".

وأكد المصدر أن بعض من قاموا باعتراض اللجنة الحكومية المكلفة بتحصيل الضرائب، ينتمون لوحدات عسكرية، لذا "كان لا بد من تحرك قوات من الشرطة العسكرية، باعتبارها الجهة الرسمية المختصة بذلك، وفقاً للنظام والقانون، وبناء على التوجيهات الصادرة من اللجنة الأمنية".

وبحسب المصدر فإن هناك تحشيدات ضد قوات هادي في مدينة التربة، بريف تعز الجنوبي، في مسعى لتفجير الوضع عسكرياً هناك.

وذكر المصدر أن هناك محاولات لـ "تعقيد الأوضاع في الريف الجنوبي من محافظة تعز، تمهدًا لتفجيره"، مشيراً إلى أن هذه المحاولات يقف وراءها "أطراف تعمل لمصلحة حسابات وأجندة معادية لسلطة هادي ومحافظة تعز، فضلاً عن تماهيها مع مشاريع التقسيم اللا وطنية".

وشدد المسؤول العسكري اليمني على أن "تلك المحاولات لن تمر، وأن مدينة التربة، غير قابلة لزراعة الأجندة المشبوهة"، وفق تعبيره.

وفي الأيام القليلة الماضية، نفذت قوات حكومية حملة أمنية وانتشاراً واسعاً في مدينة التربة، عاصمة الشماليتين، عقب محاولات لمنع لجان حكومية من تحصيل رسوم الضرائب في عدد من النقاط في مداخل تعز، من جهة الجنوب.

ومراراً، اتهم سياسيون وعسكريون باليمين، دولة الإمارات بالسعى لفصل ساحل محافظة تعز (جنوباً) عن مركز المحافظة وعزله جغرافياً ليسهل إبقاؤه تحت سيطرة قوات موالية لها، وهو ما تففيه أبو طبي.

وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وقعت الحكومة وـ "الانتقالي"، اتفاقاً بعاصمة آل سعود الرياض، لوقف إطلاق النار، غير أنه لم يفلح في معالجة الأوضاع بالجنوب، الذي يطالب المجلس باستقالته عن شمال البلاد.

وللعام السادس على التوالي، يشهد اليمن حرباً بين قوات هادي، وأنصار الله والمسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء، منذ أيلول/سبتمبر 2014.

ومنذ آذار/مارس 2015، يدعم تحالف عسكري عربي تقوده مملكة آل سعود، القوات الحكومية بمواجهة أنصار الله، فيما تنفق الإمارات أموالا طائلة لتدريب وتسليح قوات موازية لقوات حكومة هادي.